

في عام ٢٠٠٢ أعلن وزير الاتصالات والمعلومات الأسبق د. أحمد نظيف عن مشروع إنشاء جامعة تكنولوجيا مصرية (خاصة لا تهدف للربح) تحت مسمى جامعة النيل، تخصص في التعليم العالي للتكنولوجيا المتقدمة، وعن تخصيص أراض لها بمدينة السادس من أكتوبر وذلك تحقيقاً لأهداف برنامج النهضة التكنولوجية، على أن يكون ذلك برعاية الجمعية المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي، التي كنت أحد أعضائها المؤسسين، بدافع المساهمة بالعبء في مشروع قومي أمّنت بأهميته صناعياً وتكنولوجياً، وأعلن في حينه أن تتضمن تخصصاتها

- إدارة التكنولوجيا ونظم المعلومات
- الصناعة والتصميم
- الطاقة والطاقت المتجددة والاستخدامات
- البوليمرات والبتروكيماويات والمواد الجديدة

وفي ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥ (أي بعد ٣ سنوات) دعينا إلى إجتماع قدم خلاله مجموعة من الخبراء المصريين الأمريكيين ما أكد ذلك حيث أعلن في حينه عن أهداف الجامعة في هذا العرض كما يلي:

- تخريج مؤهلين لإدارة التكنولوجيا بالتفاعل مع المحيط العالمي (لم يحدث)
- تشجيع ورعاية البحوث الصناعية وحماية نتائجها ملكية فكرية طبقاً للقانون (لم يحدث)
- تقوية ودعم تحالف الجامعة مع الصناعة والدولة لتطوير مختلف المجالات التكنولوجية ولتقوية الإقتصاد المصرى (لم يحدث)
- تحسين تنافسية المؤسسات المصرية عالمياً ومحلياً (لم يحدث)

وتحددت خصائص جامعة النيل كما يلي:

- أن تكون جامعة للدراسات العليا فقط (لم يحدث)
- أن تخصص في التكنولوجيا والإدارة (لم يحدث)
- أن تكون نموذجاً حديثاً وعصرياً للتعاون بين الجامعة والصناعة والدولة (لم يحدث)
- أن تقوم على مشاركة قوية بين الصناعة والجامعات

جامعة النيل .. لماذا ابتعدت عن أهدافها وكيف تعود



بقلم:

مصطفى
الرفاعي

■ وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية الأسبق

العالمية (لم يحدث)

- أن تكون جامعة أهلية لا تسعى إلى الربح
- أن تركز على إدارة التكنولوجيا والاستخدام الأمثل

للثروات البشرية والطبيعية وعلى الإبداع والإبتكار لتعزيز
الثروة القومية والإقتصادية (لم يحدث)

في ٢٠٠٦/١٠/١ تشكل مجلس أمناء اختاره وزير
الاتصالات كان أغلبه من رجال الأعمال وتم التركيز على بناء
مبان ضخمة بالشيخ زايد باستثمارات حكومية كبيرة، وتخلت
الجامعة عن معظم أهدافها ورسالتها المذكورة أعلاه وضاعت
الفكرة الأصلية القومية سواء في دعم وتطوير الصناعة أو
إدارة التكنولوجيا أو التصميم أو البتروكيماويات أو الطاقة
بأنواعها - وصارت جامعة خاصة أخرى ولم يعد لها علاقة
برسالتها الوطنية الهامة خاصة فيما يخص الصناعة.

سيطر رجال الأعمال والمال على جامعة النيل وعلى منهجها
وتوارى عنها رجال المعرفة والخبرة الصناعية والتكنولوجية،
وتحول هذا المشروع عن أهدافه، شأنه شأن غيره من
المشروعات القومية المثيلة التي لو أدرك النظام أهميتها وأمن
بها لارتقت مصر تكنولوجياً واقتصادياً.

أضاع النظام السابق فرصاً كثيرة ولم تنتفع مصر من
عطاء كثيرين من أهل المعرفة والعلم والخبرة من خيرة أبناء
مصر لعبور الفجوة التكنولوجية والنهوض بالصناعة المصرية.
ما العمل الآن:

نرى أن تعود جامعة النيل إلى رسالتها الأصلية التي
أنشئت من أجلها ولا تكون تكراراً للجامعات الخاصة العديدة
الأخرى.

لا يوجد ما يمنع من استغلال مبانى وأراضى جامعة
النيل وبنيتها التحتية المتميزة لتحقيق ما كان يرغب د. أحمد
زويل في عمله وتطلق يده لتحقيق ذلك، ولا نرى مبرراً
للانفاق مرة أخرى على بنية تحتية ومبان وأراض لجامعة
أخرى خاصة بزويل زياده على أن إنشاء بنية جديدة
سيستغرق وقتاً طويلاً.

سوف تصبح هذه الجامعة مركزاً تكنولوجياً للتميز
والإبداع على المستوى العالمى وللبحوث الصناعية والدراسات
العليا فقط ولا تخضع لإشراف وزارة التعليم العالمى والبحث
العلمى ويسند إليها تفعيل وتنشيط المراكز التكنولوجية
النوعية التي تتبع الآن وزارة التجارة والصناعة.